

Distr.: General
30 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تطبيق الإرشادات التقنية المتعلقة بتوحيّ نهج قائم على أساس حقوق
الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات
والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يناقش هذا التقرير، وبشكل يراعي ما ورد من معلومات من الدول الأعضاء
ووكالات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة ذات
الصلة، المبادرات الرامية إلى تطبيق الإرشادات التقنية المتعلقة بتوحيّ نهج قائم على أساس
حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض
النفاسية التي يمكن الوقاية منها. ويوثق هذا التقرير الجهود المبذولة في مختلف المجالات، بما
في ذلك نشر واستخدام الإرشادات التقنية. كما يدرس التحديات التي تواجه تنفيذ
الإرشادات ويقدم توصيات من أجل دعم مواصلة التنفيذ.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-06807 210714 220714



* 1 4 0 6 8 0 7 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٠-١	أولاً - مقدمة
٥	٢٢-١١	ثانياً - النشر والأنشطة الترويجية
١٠	٥٧-٢٣	ثالثاً - استخدام الإرشادات التقنية
١٠	٣٣-٢٤	ألف - تقييم التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والتأثير فيها
١٣	٤١-٣٤	باء - بناء القدرات
١٥	٤٦-٤٢	جيم - التخطيط والبرمجة والرؤية الاستراتيجية
١٦	٤٩-٤٧	دال - عقد اجتماعات عمليات أصحاب المصلحة المتعددين
١٧	٥٧-٥٠	هاء - تطوير الأدوات
١٩	٦٧-٥٨	رابعاً - التحديات التي تواجه تنفيذ الإرشادات التقنية
٢٠	٦٠-٥٩	ألف - الوقت اللازم
٢٠	٦٢-٦١	باء - النشر
٢١	٦٤-٦٣	جيم - عمليات أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق
٢١	٦٧-٦٥	دال - الدعوة وتنمية القدرات
٢٢	٦٩-٦٨	خامساً - التوصيات

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/١٨ الإرشادات التقنية المتعلقة بتطبيق نهج قائم على أساس حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض النفسانية التي يمكن الوقاية منها (A/HRC/21/22)، ويشار إليها فيما يلي باسم "الإرشادات التقنية"، وقدمت إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ورحب المجلس في قراره ٦/٢١ بالإرشادات التقنية ودعا "جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها الحكومات والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، إلى تعميم هذه الإرشادات التقنية وتطبيقها، حسب الاقتضاء، لدى وضع السياسات وتنفيذها واستعراضها ولدى تقييم البرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض النفسانية التي يمكن الوقاية منها". وفي القرار ٦/٢١ أيضاً، طلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) أن تعد "تقريراً عن الكيفية التي طبقت بها الدول وجهات فاعلة أخرى ذات صلة هذه الإرشادات التقنية". ويقدم هذا التقرير وفقاً لذلك الطلب.

٢ - ويقدم هذا التقرير تفاصيل عن مختلف الأنشطة والمبادرات المتصلة بتنفيذ الإرشادات التقنية. كما يسلط الضوء على الحواجز التي تحول دون التنفيذ ويقدم توصيات لاتخاذ إجراءات في المستقبل. ويستند التقرير إلى ما ورد المفوضية السامية من ردود على مذكرة شفوية عمت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤^(١)، وكذلك إلى المعلومات الواردة من أصحاب المصلحة المعنيين من خلال التقارير والمراسلات. والتقرير ليس قائمة شاملة بجميع الأنشطة المتصلة بالإرشادات التقنية أو النهج القائمة على الحقوق إزاء صحة الأم. بل يقدم أمثلة توضيحية للكيفية التي يمكن بها استخدام الإرشادات التقنية في شتى السياقات.

٣ - وكانت الإرشادات التقنية هي الثالثة في سلسلة من التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة الوفيات والأمراض النفسانية^(٢). وتهدف إلى مساعدة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على الانتقال من النظرية إلى التطبيق في أعمال حقوق الإنسان في مجال صحة الأم، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وبهذا، فهي تقدم إرشادات محددة، منظمة وفقاً للدورة السياسية للتخطيط، والميزة، والتنفيذ، والرصد، والاستعراض والتصحيح، والتعاون الدولي.

(١) وردت ردود من الأرجنتين، وإستونيا، وألمانيا، وجمهورية مولدوفا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وصربيا، وغواتيمالا، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، والمكسيك، ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز المعني بحقوق الإنجاب، وفريق الإعلام بشأن حرية الإنجاب (المكسيك)، والشراكة الدولية من أجل الموازنة، والمبادرة الدولية المعنية بالوفيات النفسانية وحقوق الإنسان، ومنظمة إيباس ("Ipas").

(٢) التقريران الأول والثاني هما A/HRC/14/39 و A/HRC/18/27.

٤- ويستند النهج القائم على حقوق الإنسان إلى تهيئة بيئات يمكن فيها لذوي الحقوق المطالبة باستحقاقاتهم وللجهات المسؤولة الوفاء بما عليها من التزامات ملزمة قانوناً في مجال حقوق الإنسان. وهو يمثل تحولاً من التقدم السلبي للخدمات إلى ثقافة المساءلة عن حقوق الإنسان المضمونة دولياً. ففهم الوفيات والأمراض النفسانية باعتبارها مسألة من مسائل حقوق الإنسان يتطلب الاعتراف بأن الوفاة والإصابات الخطيرة التي تتعرض لها المرأة أثناء الحمل والولادة ليست أحداثاً لا سبيل إلى تفاديها، وإنما هي نتيجة مباشرة لقوانين وممارسات تمييزية، ولإخفاق في إنشاء نظم وخدمات صحية فعالة وصيانتها، ولانعدام المساءلة.

٥- وقد اكتسبت الفكرة القائلة بأن الوفيات والأمراض النفسانية أحد شواغل حقوق الإنسان زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة. وقد حلل خبراء المجتمع المدني وغيرهم صحة الأم، وقضايا الصحة الجنسية والإنجابية الأوسع نطاقاً، من خلال منظور حقوق الإنسان على مدى سنوات عديدة. وفي عام ٢٠٠٦، أدرجت هذه القضية في جدول أعمال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، عندما خصص المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية جزءاً من تقريره المقدم إلى الجمعية العامة لهذا الموضوع. وبعد ذلك، نظم مجلس حقوق الإنسان حلقة نقاش عام ٢٠٠٩ بشأن هذه المسألة، وأعدت التقارير الثلاثة للمفوضة السامية في السنوات التالية.

٦- والأهم من ذلك، لم يقتصر الاعتراف بصحة الأم باعتبارها مسألة من مسائل حقوق الإنسان على مجال حقوق الإنسان. فقد شهدت السنوات الأخيرة بدورها زيادة التعاون بين الأوساط الصحية وأوساط حقوق الإنسان بشأن صحة الأم. وتعترف الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل لعام ٢٠١٠، التي يقودها الأمين العام والتي تركز على الإسراع نحو تحقيق الهدفين رقم ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، اعترافاً صريحاً بأبعاد صحة الأم والطفل التي لها صلة بحقوق الإنسان. وقد واصل ما أعقب ذلك من أعمال ناجمة عن الاستراتيجية العالمية التشديد على أنه لا يمكن التعامل مع صحة الأم باعتبارها قضية من قضايا الصحة العامة فحسب وإنما يجب فهمها باعتبارها شاغلاً من شواغل حقوق الإنسان، وذلك من خلال أمور منها توصيات اللجنة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل وأعمال فريق الخبراء الاستعراضي المستقل المعني بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل. وعلاوة على ذلك، لعبت شراكة صحة الأم والوليد والطفل دوراً هاماً في جمع شبكات السياسة العامة التي تمتد عادة لتشمل عناصر متفرقة من عناصر البحوث والسياسة العامة والممارسة والجمهور، مسهمة بذلك في توسيع نطاق الشبكات الشريكة من أجل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل وحقوق الإنسان.

٧- وفي الآونة الأخيرة، اعترفت لجنة وضع المرأة بأن الفشل في حماية الحقوق الإنجابية يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تحسين صحة الأم (E/CN.6/2014/L.7، الفقرة ٢٣)، وربطت لجنة السكان والتنمية، في قرارها ١/٢٠١٤، بين

"تعزيز كافة حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها" والقضاء على الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها (E/2014/25-E/CN.9/2014/7، الفقرة ١١).

٨- وفي المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، جرى التركيز أيضاً على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك أبعاد الوفيات والأمراض النفاسية المتصلة بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أولى تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اهتماماً خاصاً للصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم، ولاحظ أن "تعميم الحصول على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو مطلب رئيسي في كل مكان"^(٣).

٩- وتشير هذه التطورات إلى اتساع نطاق فهم الوفيات والأمراض النفاسية على أنها مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وتتمثل مساهمة الإرشادات التقنية، استناداً إلى هذا الاعتراف، في تقديم المساعدة لأصحاب المصلحة المعنيين بشأن الإجراءات اللازمة لمعالجة مسائل صحة الأم، بما يتماشى والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولإقامة عمليات تهدف إلى وضع السياسات والبرامج التي تحترم مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة وعدم التمييز والمساءلة.

١٠- وتجدر الإشارة إلى أن بعض الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات كانت تطبق سلفاً نهجاً قائمة على الحقوق إزاء صحة الأم قبل اعتماد الإرشادات التقنية، وهي تواصل تنفيذ هذه المشاريع والبرامج الهامة. وترحب المفوضية السامية بهذه الجهود وتشجع على مواصلة استيعاب النهج القائمة على الحقوق. فالإرشادات التقنية أداة يمكن أن تساعد ما يوجد من جهود وأن تشجع فهماً مشتركاً لما يستلزمه النهج القائم على الحقوق.

ثانياً- النشر والأنشطة الترويجية

١١- منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بذلت جهود ملحوظة لضمان نشر الإرشادات التقنية على نطاق واسع. وقد نشرت أخبار بشأن الإرشادات التقنية، وكذا قرار المجلس بشأن الموضوع، في مجموعة متنوعة من قوائم البريد الإلكتروني، وعُُمِّت على شبكات المنظمات العاملة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. كما وزعت معلومات متعلقة بالإرشادات التقنية من خلال مقالات في المجلات المتخصصة التي تستهدف جماهير محددة، من قبيل صناع السياسات الصحية ومقدمي الخدمات الصحية وأوساط حقوق الإنسان.

(٣) شراكة عالمية جديدة: احتثات الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، الصفحة ٣٩.

١٢ - فعلى سبيل المثال، كتبت المفوضة السامية مقالاً في المجلة المتخصصة "لانسيت" (*The Lancet*)، إحدى المجلات الطبية المتخصصة الرائدة في العالم، تصف فيه الإرشادات التقنية وتروج فيه لاستخدامها^(٤). ونشرت أليسيا يامين (Alicia Yamin) مقالاً بشأن الإرشادات التقنية في المجلة الدولية المتخصصة لأمراض النساء والتوليد (*International Journal of Gynaecology and Obstetrics*) يشرح مضمون الإرشادات التقنية وأهميتها^(٥). وأبرز مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو منظمة معنية بحقوق الإنسان تركّز خصيصاً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم، الإرشادات التقنية في رسالته الإخبارية لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. كما جرى الترويج للإرشادات التقنية من خلال المدونة المنتظمة "تحالف الطوق الأبيض" (White Ribbon Alliance)، وهو تحالف دولي لمنظمات وأفراد في أكثر من ١٠٠ بلد للنهوض بالحمل والولادة الآمنين. كما روجت شراكة صحة الأم والوليد والطفل للإرشادات التقنية في أوساط شبكتها التي تضم أكثر من ٥٠٠ عضو. وإضافة إلى ذلك، انخرطت الشراكة الدولية من أجل الموازنة، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني تركّز على التأثير على السياسة المتعلقة بالميزانية، في الجهود الرامية إلى تعميم الإرشادات التقنية في العديد من الشبكات، بما في ذلك قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بها، وكذا في الحركة العالمية من أجل شفافية الميزانية والمساءلة والمشاركة التي تتألف من أكثر من ١٠٠ من المجموعات الوطنية والدولية المعنية بالميزانية من جميع أنحاء العالم.

١٣ - ولا يمكن التقليل من شأن أهمية الوصول إلى جماهير متنوعة من أجل تبادل المعلومات والإرشادات بشأن النهج القائمة على الحقوق. ويتوقف التنفيذ الفعال للنهج القائمة على الحقوق إلى حد كبير على مشاركة أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات والتخصصات.

١٤ - كما نظمت دورات بشأن الإرشادات التقنية في المؤتمرات العالمية الرئيسية المعنية بالصحة الإنجابية. فعلى سبيل المثال، قدمت الإرشادات التقنية في حلقة نقاش بعنوان "تعزيز المساءلة القائمة على الحقوق من أجل صحة الأم" في المؤتمر العالمي لصحة الأم الذي عقد في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وضم أكثر من ٧٠٠ شخص. وشكلت حلقة النقاش مناسبة لإطلاق موجز المعارف الذي أعدته شراكة صحة الأم والوليد والطفل بشأن المساءلة وحقوق الإنسان، والذي شكلت الإرشادات التقنية منهلاً رئيسياً له. وفي حلقات نقاش أخرى - بشأن النهج القائمة على الحقوق وأدوات رصد الميزانية - أُشير إلى الإرشادات التقنية خلال المناقشات بوصفها أداة هامة من الأدوات التي يتعين إدراكها. وفي مؤتمر "المرأة نبع الحياة" الذي عقد في كوالالمبور في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، والذي ضم أكثر من ٥٠٠ شخص، قدمت الإرشادات التقنية أثناء حلقة نقاش بعنوان "تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الوفيات

(٤) Navanethem Pillay, "Maternal mortality and morbidity: a human rights imperative", *The Lancet*, vol. 381, issue 9873 (April 2013), pp. 1159 and 1160.

(٥) Alicia Yamin, "Applying human rights to maternal health: UN technical guidance on rights-based approaches", *International Journal of Gynaecology and Obstetrics*, vol. 121, issue 2 (May 2013), pp. 190-193.

والأمراض النفسية". وتبادل المشاركون في حلقة النقاش الخبرات بشأن الكيفية التي يمكن أن تستخدم بها الإرشادات التقنية في عملهم.

١٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، أعد المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان سلسلة من الموجزات المواضيعية تحضيراً للمؤتمر السكاني السادس لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأشار اثنان من الموجزات - الموجز المتعلق بعنصر حقوق الإنسان من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والموجز المتعلق بصحة الأم - إشارة محددة إلى الإرشادات التقنية؛ حيث عمت على جميع الوفود والمراقبين خلال المؤتمر السكاني السادس لآسيا والمحيط الهادئ. واعترف المؤتمر بـ "الدور الحاسم لصناع السياسات والبرلمانيين وقادة المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام في تشجيع تهيئة بيئة مواتية للتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة" (E/ESCAP/APPC(6)/3).

١٦ - وثمة مبادرة أخرى في آسيا هي العمل الذي يقوم به تحالف آسيا والمحيط الهادئ من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقدمت هذه المنظمة الإرشادات التقنية في حلقة العمل الإقليمية المعنية بتعزيز صحة الأم وخفض معدلات الوفيات النفاسية التي نظمتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، في مانيلا. وتؤكد الوثيقة الختامية لحلقة العمل، "خطة عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز صحة الأم والحقوق الإنجابية"، من جديد حقوق الإنسان للمرأة، والإشارات الواردة في الإرشادات التقنية، إلى جانب غيرها من صكوك حقوق الإنسان.

١٧ - وتجاوزت بعض المنظمات مجرد النشر واتخذت خطوات استباقية من أجل إذكاء الوعي بالإرشادات التقنية، حيث نظمت حلقات دراسية عبر الإنترنت من أجل تعزيز فهم مضمون الإرشادات التقنية. فعلى سبيل المثال، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان في شباط/فبراير ٢٠١٣ حلقة دراسية عبر الإنترنت شارك فيها ٣٦ مكتباً ميدانياً، حيث التزمت العديد من المكاتب بمواصلة تنفيذ الإرشادات على الصعيد الوطني. وقامت منظمة "إيباس"، وهي منظمة تعمل في أربع قارات من أجل وضع حد للإجهاد غير الآمن، بتنظيم حلقة دراسية على الإنترنت لموظفيها من أجل إذكاء الوعي بالإرشادات التقنية وتشجيع استخدامها.

١٨ - كما بُدلت جهود محددة لتعزيز فهم الإرشادات التقنية في أوساط الخبراء. فعلى سبيل المثال، اعترف فريق الخبراء الاستعراضي المستقل المعني بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل، في تقريره الأول، بأن من شأن التنفيذ الصارم للإرشادات التقنية أن يشكل أداة هامة لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، فيما يتعلق بصحة الأم^(٦)، وأقر بأهمية الوصل بين الأوساط الصحية وأوساط حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، نظمت المفوضية السامية ومنظمة الصحة العالمية هذه الإحاطة الإعلامية لفائدة خبراء هيئات

(٦) Independent Expert Review Group on Accountability for Women's and Children's Health, *Every Woman, Every Child: From Commitments to Action* (2012), p. 45

المعاهدات وفريق الخبراء الاستعراضي المستقل المعني بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل، وقدمت خلالها العناصر الرئيسية للإرشادات التقنية. وأشار التقرير اللاحق الذي قدمه فريق الخبراء الاستعراضي المستقل المعني بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل مرة أخرى إلى الإرشادات التقنية بوصفها أداة عملية هامة^(٧). وثمة مثال آخر هو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي عقد اجتماعاً لفريق من الخبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية، استخدمت فيه الإرشادات التقنية كمصدر من المصادر. ويستند تقرير ذلك الاجتماع إلى الإرشادات، ولا سيما فيما يتعلق بضمان توافر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية وتيسر الوصول إليها وضمان مقبوليتها وجودة نوعيتها.

١٩- كما قدمت الإرشادات التقنية خلال المؤتمر الدولي الحادي عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد في عمان في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي كان موضوعه الرئيسي حقوق الإنسان للنساء والفتيات. ويتضمن إعلان وبرنامج عمل عمان الذي تمخض عنه المؤتمر توصيات صريحة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن حماية وتعزيز الحقوق الإنجابية، بما فيها الحقوق المتصلة بصحة الأم. وتلقت المفوضية السامية منذ ذلك الحين معلومات تفيد بأن بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بالإرشادات التقنية. وفي المكسيك، تشير لجنة مدينة مكسيكو لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ بشأن صحة الأم والعنف أثناء الولادة، إلى الإرشادات التقنية، ضمن صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان تحمي صحة الأم وغيرها من حقوق الإنسان ذات الصلة. وفي الهند، صدر مقال عن الإرشادات التقنية في المجلة المتخصصة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠١٣^(٨).

٢٠- وإضافة إلى ذلك، أبلغ العديد من أصحاب المصلحة المفوضية السامية أن الإرشادات التقنية قد نشرت على الصعيد الوطني. ففي سويسرا، على سبيل المثال، وزعت الإرشادات التقنية عن طريق منظمة الصحة الجنسية السويسرية، وهي المنظمة الرئيسية العاملة في البلد من أجل تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية واحترام الحقوق الجنسية. وذكرت حكومة جمهورية مولدوفا أن الإرشادات التقنية قد قدمت إلى الخبراء المعنيين في وزارة الصحة، وأن الإرشادات موضوع مناقشة منتظمة فيما بين الخبراء الوطنيين في مجال الصحة الإنجابية. وفي المكسيك، نشرت ٣٢ منظمة نسائية على مستوى الدولة الإرشادات التقنية في القطاع الصحي في ولاية كل واحدة منها، وكذلك في المؤسسات البلدية للمرأة. وعلاوة على ذلك، قدمت الإرشادات التقنية وعممت في اللقاء الوطني الذي عقدته لجنة الأمومة الآمنة لمدينة مكسيكو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل إذكاء الوعي بالحمل الآمن بوصفه حقاً من حقوق الإنسان تترتب عليه التزامات تشمل مختلف القطاعات. وذكر مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان

(٧) Independent Expert Review Group on Accountability for Women's and Children's Health, *Every Woman, Every Child: Strengthening Equity and Dignity through Health* (2013), p. 57

(٨) Jashodhara Dasgupta, "Maternal health: promotion and protection of human rights of women", *Journal of the National Human Rights Commission, India*, vol. 12 (2013)

في بوروندي أنه عمد إلى تعميم الإرشادات التقنية على شبكة من الصحفيين، من أجل إذكاء الوعي في صفوف وسائط الإعلام بشأن إمكانية تطبيق النهج القائمة على الحقوق.

٢١- كما نهلت من الإرشادات التقنية مناقشات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، عقد مؤتمر دولي بشأن حقوق الإنسان، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤، من أجل تحديد التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان على مدى العشرين عاماً الماضية والثغرات والتحديات المتبقية والقضايا الناشئة وأولويات المستقبل. وكانت قضية المساءلة، على النحو الموضح في الإرشادات التقنية، نقطة هامة في المناقشة أثناء المؤتمر. ويتطلب هذا الفهم للمساءلة الاهتمام بجميع مراحل دورة السياسات وبضمان الشفافية والمشاركة الفعالة. وتقرير استعراض إدارة عمليات تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعته ما بعد عام ٢٠١٤^(٩) موجه بصورة صريحة نحو الالتزام بإعمال حقوق الإنسان، ويدعم تطبيق النهج القائمة على الحقوق، بما في ذلك فيما يخص مسألة الوفيات والأمراض النفاسية. وفيما يتعلق بقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الوفيات والأمراض النفاسية، أوضح أن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ يتيح فرصة للتفكير في توسيع وتعزيز الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في الصحة.

٢٢- كما انتشرت المعرفة بالإرشادات التقنية على نطاق أوسع بفضل الاستشهاد بها في عدد من المقالات والمنشورات^(١٠).

(٩) أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤.

(١٠) انظر على سبيل المثال African Union policy brief, "Using human rights to advance accountability for women and children's health", August 2013. Available from

http://www.who.int/pmnch/media/events/2013/au_policy_brief_human_rights.pdf

World Health Organization, Ensuring Human Rights in the Provision of Contraceptive Information and Services: Guidance and Recommendations (2014)

World Health Organization and Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, A Policy Guide for Implementing Essential Interventions for Reproductive, Maternal, Newborn and Child Health (2014)

Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, Knowledge summary #23: human rights and accountability (2013); and Knowledge summary #27: death reviews: maternal, perinatal and child (2013)

Rebecca Cook, "Human rights and maternal health: exploring the effectiveness of the Alyne decision", Journal of Law, Medicine and Ethics, vol. 41, issue 1 (April 2013), pp. 103-123; Louise Finer and Johanna Fine, "Abortion law around the world: progress and pushback", American Journal of Public Health, vol. 103, issue 4 (April 2013), pp. 585-589; Paul Hunt and Tony Gray, eds., Maternal Mortality, Human Rights and Accountability (Routledge, 2013), pp. 150-155; Alicia Yamin, "From ideals to tools: applying human rights to maternal health". PLOS Medicine, vol. 10, No. 11 (2013).

ثالثاً - استخدام الإرشادات التقنية

٢٣ - تكشف المعلومات التي جمعت من خلال ما تقوم به المفوضية السامية من أعمال ومن خلال المعلومات المقدمة من أجل إعداد هذا التقرير والمقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يستخدمون الإرشادات التقنية أن هذه الإرشادات تستخدم بطرق شتى - كلها موجهة نحو الغاية النهائية المتمثلة في كفالة حقوق الإنسان للمرأة، ولا سيما الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ألف - تقييم التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والتأثير فيها

٢٤ - يبلغ العديد من أصحاب المصلحة عن استخدام الإرشادات التقنية كأداة تقييم أو رصد لدراسة السياسات القائمة. فعلى سبيل المثال، تضمن الرد المقدم من حكومة المكسيك جدولاً مفصلاً يقارن أحكام الإرشادات التقنية بالأحكام السياسية القائمة، من أجل تقييم الامتثال. كما تضمن الرد الذي قدمته غواتيمالا تفاصيل تبين كيف أن بعض جوانب خطة عملها للحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال متماشية مع الإرشادات التقنية.

٢٥ - وقد شرعت لجنة النهوض بالأُمومة الآمنة في المكسيك، وهي شبكة تضم الحكومة والمجتمع المدني، في بذل جهود ترمي إلى تعزيز تركيزها على حقوق الإنسان، استناداً إلى الإرشادات التقنية بصورة صريحة. وفي هذا الصدد، ترصد اللجنة برامج وطنية من مثل برنامج القطاع الصحي، والبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة، وبرنامج قطاع التعليم، وبرنامج العمل المحدد المعني بصحة الأم أثناء الحمل والولادة، استناداً إلى الأحكام الواردة في الإرشادات التقنية. كما تشكلت لجان على مستوى الولايات، كشفت شواغل شتى من شواغل حقوق الإنسان لها صلة بالحمل والولادة.

٢٦ - واستخدم الإرشادات التقنية على الصعيد العملي موظفو الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية من أجل التفكير فيما يقدمونه حالياً من دعم للقطاع الصحي. وأفيد بأن تقييم الدعم الدانمركي الحالي في ضوء أحكام الإرشادات التقنية ساعد على زيادة قيمة مساهمة نهج قائم على الحقوق في توفير أموال مجمعة لهذا القطاع وتحسينها. وأثارت الإرشادات التقنية انتباه موظفي الوكالة بوجه خاص إلى أهمية دعم إدخال تحسينات على نطاق القطاع والمنظومة باعتبارها التزاماً أساسياً من التزامات حقوق الإنسان. وتطلب هذا الأمر الاهتمام بتحسين عمليات التخطيط والميزنة والإبلاغ؛ وكفالة مزيد من الإنصاف في تقديم الخدمات؛ وتعزيز آليات المساءلة والشفافية. وساهمت المناقشات حول الإرشادات التقنية في تحقيق فهم أوسع للنهج القائمة على الحقوق، من خلال الطعن في مفهوم أن حقوق الإنسان لا توجد إلا في ما يتصل بقضايا أو فئات سكانية قائمة بذاتها.

٢٧- وأبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن استخدام الإرشادات التقنية ليشري بالمعلومات ما يسديه من مشورة بشأن وضع القوانين والسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الصعيد الإقليمي، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجاً معنوناً "الصحة الإنجابية المراعية لتعدد الثقافات لنساء الشعوب الأصلية" في إكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وغواتيمالا، وهندوراس. وقد أدى هذا البرنامج، المتماشى مع الإرشادات التقنية، إلى فهم أفضل لمتطلبات حقوق الإنسان في خدمات صحية مقبولة لنساء الشعوب الأصلية. واستناداً إلى هذا المشروع، تعكف على وضع مجموعة من المعايير الأساسية لخدمات صحة الأم المراعية لتعدد الثقافات وزارات الصحة في كل من إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو، ولجنة الأنديز للصحة المراعية لتعدد الثقافات، وشبكة أمريكا الجنوبية لنساء الشعوب الأصلية. وذكر مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاوي أن الإرشادات التقنية أثرت بالمعلومات تحليلاته للعديد من السياسات والميزانيات والبرامج التي تهم الشؤون الجنسانية وقطاع الشباب، من خلال برنامجها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من أجل ضمان الاستجابة للاعتبارات الجنسانية وكفالة استيفاء هذه البرامج لمعايير حقوق الإنسان.

٢٨- وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى الكيفية التي يمكن بها استخدام الإرشادات التقنية لرصد سياسات وبرامج الدولة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وفي نيجيريا، أبلغ مركز الحقوق الإنجابية ومركز أنصار المرأة للبحث والتوثيق عن استخدام الإرشادات التقنية من أجل تقييم الممارسات المتعلقة بالحمل والولادة في نيجيريا، وقدموا توصيات إلى الحكومة بشأن كيفية معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا الصدد.

٢٩- وفي شرق أفريقيا، استخدم معهد المجتمع المفتوح الإرشادات التقنية لتصميم أدوات لتقييم كيفية تقديم خدمات صحة الأم ولاستعراض ما إذا كانت القوانين والسياسات والممارسات تتضمن نهجاً قائمة على حقوق الإنسان. وقد استخدمت هذه الأدوات لاستعراض الخطط الاستراتيجية لأربعة بلدان - هي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وكينيا - وسيجري إطلاع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة على نتائج هذا التقييم من أجل مساعدتهم في جهود الدعوة إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان بخطى أكثر ثباتاً. وعلى صلة بهذه المبادرة، في شباط/فبراير ٢٠١٤، نظم مركز الصحة وحقوق الإنسان والتنمية في أوغندا، بالتعاون مع مركز رابطة فرانسوا - كزافييه بانيو للصحة وحقوق الإنسان في كلية الصحة العامة بجامعة هارفارد، اجتماعاً إقليمياً لمنظمات المجتمع المدني من شرق أفريقيا. وركز الاجتماع على قيمة النهج القائمة على حقوق الإنسان إزاء صحة الأم وعلى تنفيذ الإرشادات التقنية. وحدد المشاركون مجالات العمل اللازمة لتنفيذ الإرشادات التقنية على مستوى المجتمعات المحلية، وحدد كل بلد منظمة مجتمعية ستتابع هذا التنفيذ.

٣٠- وعلى نفس المنوال، ذكر فرع البرازيل لمنظمة "إيباس" أن الإرشادات التقنية وفرت إطاراً لحقوق الإنسان مواتياً لإيفاد بعثة تقييم، تحت رعاية شبكة من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، للوقوف على حالة ومدى توافر خدمات الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ وإمكانية حصول النساء على رعاية جيدة النوعية في الخدمات الصحية العامة في بلديات ريو دي جانيرو الأقل حظاً. وقدمت النتائج في جلسة علنية في مجلس الشيوخ البرازيلي. كما تستكشف منظمات المجتمع المدني سبل استخدام الإرشادات التقنية في جهود رصد تنفيذ الحكومة لقرار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في قضية ألين دا سيلفا بيمنتل تيغسييرا، أول قضية دولية لحقوق الإنسان اعتبرت فيها وفاة نفاسية انتهاكاً لحقوق الإنسان، وسبل العمل مع الحكومة فيما يتصل بها.

٣١- وقد استخدمت الإرشادات التقنية أيضاً في التعامل مع المحاكم. فعلى سبيل المثال، أفاد مركز الصحة وحقوق الإنسان والتنمية في أوغندا أن الإرشادات التقنية أثرت في إعداد التماس قدمه، إلى جانب شركاء آخرين، إلى المحكمة الدستورية. ويسعى التماس إلى إثبات أن عدم توفير المواد الأساسية لصحة الأم في مرفق صحي حكومي، الذي نجحت عنه وفاة بعض الحوامل، يعتبر انتهاكاً للحق في الصحة. وأوضح المركز أن تركيز الإرشادات التقنية على المساواة وسبل الانتصاف القضائية وفر إطاراً داعماً لهذا العمل. كما جرى توضيح أن تقديم هذه القضية أدى إلى تقديم قضايا أخرى ذات صلة بالصحة، وهو ما ساعدت عليه الإرشادات التقنية^(١١).

٣٢- واستخدمت منظمة ساهايوغ (SAHAYOG) - وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني الهندي تعمل في مجالات صحة الأم، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين - الإرشادات التقنية في عملها المشترك مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال رصد التزامات الحكومة عقب الاستعراض الدوري الشامل الثاني للحالة في الهند. وتشمل الإجراءات التي حددت ضمان الحصول على خدمات منع الحمل، وخدمات صحة الأم، وخدمات الإجهاض الآمن؛ وتبسيط آليات التظلم؛ وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة نظام الصحة العامة. وتتطلب العديد من هذه الإجراءات التعامل مع البرلمانين، وهي الخطوة التالية لمنظمة ساهايوغ بعد انتخابات أيار/مايو ٢٠١٤.

٣٣- كما نُهل من الإرشادات التقنية في وضع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لقانون نموذجي بشأن صحة الأم من منظور حقوق الإنسان. وهذا القانون النموذجي معروض في منشور لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية بعنوان "الصحة الإنجابية والأمومة المفعمّة بالصحة: موازنة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان" (Reproductive Health and

(١١) انظر على سبيل المثال *CEHURD and others v. Nakaseke District Local Government* (civil suit No. 111 of 2012) and *CEHURD v. Executive Director of Mulago National Referral Hospital* (civil suit No. 212 of 2013).

Healthy Motherhood: Aligning National Legislation with International Human Rights Law). وهذا المنشور نتاج اجتماعين إقليميين للبرلمانيين نظمته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. عقد الاجتماع الأول في آذار/مارس ٢٠١٣ في سانتو دومينغو وعقد الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في برازيليا. وفيما يتعلق بالاجتماع الثاني، مولت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ترجمة الإرشادات التقنية إلى اللغة البرتغالية وقدمت خلاله الإرشادات التقنية. ويقدم القانون النموذجي توضيحات وأمثلة هامة للكيفية التي يمكن بها للتشريع أن يفي بمعايير حقوق الإنسان.

باء- بناء القدرات

٣٤- ذكر مختلف المحاورين استخدام الإرشادات التقنية كوسيلة لتحسين فهم الإجراءات اللازمة في إطار نهج قائم على الحقوق، ولا سيما من خلال مبادرات بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، أفادت كولومبيا أن الإرشادات التقنية ساهمت في إيجاد فهم أفضل لمتطلبات نهج قائم على الحقوق، وهو ما اكتسب أهمية خاصة لكولومبيا منذ قرار المحكمة الدستورية الصادر في ٢٠٠٦ بشأن الأسباب التي ينبغي السماح بالإجهاض في ضوءها^(١٢).

٣٥- وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان في البرازيل بأن الإرشادات التقنية استخدمت في أنشطة تدريبية، ولا سيما فيما يتصل بحلقة العمل المعنية بالتقاطعات بين العرق ونوع الجنس والسن في السياسات والميزانيات العامة، ركزت على صحة النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وأفادت التقارير بأن حلقة العمل وفرت أساساً للتعامل البناء بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة، وأفضت إلى إجراءات بدت فعاليتها في تقديم صحة الأم باعتبارها مسألة من مسائل حقوق الإنسان.

٣٦- واستخدمت المفوضية السامية مثال الوفيات النفاسية في تدريب موظفيها على الميزنة القائمة على حقوق الإنسان، باستخدام الإرشادات التقنية أداة لذلك. وشمل التدريب الذي ضم حوالي ٣٠ من موظفي المفوضية السامية دورة دراست باب الميزانية المخصص للإرشادات التقنية ونظرت في تطبيق هذه المبادئ في السياق الوطني.

٣٧- ويعتبر الاتحاد الدولي لطب النساء والتوليد اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية في تحسين صحة المرأة، وكان قد ذكر أن الإرشادات التقنية أداة مفيدة لعمله في هذا المجال. وقدمت الإرشادات التقنية، على وجه الخصوص، مساهمة في أعمال لجنة المرأة للحقوق الجنسية والإنجابية التي وضعت منهجاً دراسياً بشأن حقوق المرأة في الصحة الإنجابية والجنسية. وسيعرض المنهج الدراسي في اجتماع المجلس التنفيذي الذي سيعقد في طوكيو، في تموز/يوليه ٢٠١٤، كما سيرز في المؤتمرات المقبلة الأخرى للاتحاد على الصعيد الوطني.

(١٢) القرار C-355/06 (١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦).

والإقليمي والدولي. وينظر الاتحاد أيضاً في إمكانية الأخذ بالمنهاج الدراسي في كليات الطب. ويهدف المنهاج الدراسي إلى إذكاء وعي أطباء أمراض النساء والتوليد في جميع أنحاء العالم بأهمية حق الإنسان في الصحة المكفول للمرأة. ويسلط المنهاج الدراسي الضوء على دراسات حالات فردية تعرضت فيها حقوق المرأة للخطر. ويعالج المسائل المتعلقة بالوصول إلى المرافق والخدمات، ومعاملة مقدمي الرعاية الصحية، وجودة الرعاية، إضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى.

٣٨- وفي جنوب أفريقيا، تعمل الشبكة الأوروبية للهيئات المعنية بالمساواة (Equinet)، إلى جانب جمعية القابلات في جنوب أفريقيا، على بناء قدرات القابلات على تطبيق نهج قائمة على الحقوق، مع التركيز بشكل استراتيجي على المربين. وفي مقاطعة كوازولو - ناتال، أنشئ فريق عمل لدراسة المناهج الدراسية في مجال القبالة لتضمينها نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، استناداً إلى الإرشادات التقنية. كما تجري مناقشات مع كليات القبالة في كيب الشرقية وكيب الغربية وفري ستيت، وكذلك على الصعيد الوطني، من أجل توسيع نطاق هذه الجهود الرامية إلى إدماج نهج قائم على الحقوق في المناهج الدراسية.

٣٩- وأفاد مركز الصحة وحقوق الإنسان والتنمية في أوغندا أن الإرشادات التقنية كانت أداة مفيدة في وضع مشروع بحث عملي بشأن مشاركة المجتمع المحلي في أعمال الحق في الصحة، وهو بحث أجري بشراكة مع شبكة التعلم من أجل الصحة وحقوق الإنسان في كلية الصحة العامة وطب الأسرة بجامعة كيب تاون، بجنوب أفريقيا. ويستكشف المشروع خبرات أفراد المجتمع المحلي في مقاطعتي كيبوغا وكيانكوانزي الأوغنديتين فيما يتصل باللجان الإدارية للوحدات الصحية - وهي الهياكل المؤسسية التي أنشأتها الحكومة من أجل مشاركة أفراد المجتمعات المحلية في الحوكمة في مجال الصحة.

٤٠- وفي بيرو، تعمل منظمة كير - بيرو (Care-Peru) مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أجل إشراك السلطات الصحية وصناع السياسات الوطنيين في نشر الإرشادات التقنية وبناء القدرات فيما يتصل بتنفيذها. وفي هذا الصدد، تعكف منظمة كير - بيرو على إعداد منشور معنون "منهجية لتدريب المواطنين على الرصد المحلي: إطار للمعايير التشريعية والوطنية للنهوض برصد المواطن للحقوق الصحية".

٤١- وفي كلية الصحة العامة بجامعة هارفارد، جرت دراسة الإرشادات التقنية في دورة بعنوان "الحق في الصحة في الأماكن الشحيحة الموارد: صحة الأم في تزانيا". ودرست الدورة ما ينجم عن اعتماد نهج قائم على الحقوق إزاء صحة الأم من آثار على جهات فاعلة متعددة على نطاق دورة وضع السياسات وتنفيذها واستعراضها، وكذا فيما يتصل بآليات الإنفاذ وبالمساعدة والتعاون الدوليين. وأجرى الطلاب مقابلات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل المسؤولين الحكوميين والمناخين ومثلي كل من وكالات الأمم المتحدة

ومنظمات المجتمع المدني والمرضى، وزاروا المرافق، من أجل دراسة العراقيل التي تحول دون تنفيذ النهج القائمة على الحقوق والآثار المترتبة عليها.

جيم - التخطيط والبرمجة والرؤية الاستراتيجية

٤٢ - إن الالتزام بتنفيذ الإرشادات التقنية على وجه التحديد، وباعتماد نهج قائم على الحقوق لإزاء الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم، واضح أيضاً في الطريقة التي أدخل بها بعض أصحاب المصلحة النهج القائمة على الحقوق بصورة فعالة في عملياتهم للتخطيط ووضع الاستراتيجيات. وتماشياً مع الخطط الاستراتيجية لكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية، وقعت كلتا المنظمتين إطاراً للتعاون في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤ يوفر إطاراً لمواصلة تنفيذ الإرشادات التقنية. وبما أن الإرشادات التقنية تهدف إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد القطري، فإن هذا الإطار يلزم كلتا المنظمتين على وجه الخصوص بتعزيز دمج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك في مجالي صحة الأم وتنظيم الأسرة. كما يهدف الإطار إلى دعم تنمية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على رصد الالتزامات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك المتعلقة منها بصحة الأم، ومتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

٤٣ - وذكرت شراكة صحة الأم والوليد والطفل أن مشاركتها في العملية التي أفضت إلى اعتماد الإرشادات التقنية قد ساعدتها في تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع المفوضية السامية، من أجل تنفيذ النهج القائمة على الحقوق. وعلاوة على ذلك، ساهمت المشاركة في عملية الإرشادات التقنية في تعزيز النهج المفاهيمي للشراكة إزاء دمج حقوق الإنسان في عملها. وتعد حقوق الإنسان حالياً سمة رئيسية لعمل الشراكة المتعلق بتعزيز المساءلة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل، والذي يركز على تعزيز الروابط والاتساق بين آليات المساءلة عن حقوق الإنسان وعن الصحة، وتطوير أدوات للدعوة فيما يتصل بحقوق الإنسان ونشرها. كما ذكرت شراكة صحة الأم والوليد والطفل أن دمج حقوق الإنسان في عملها قد أثر بطرق شتى، بما في ذلك في الطريقة التي تجمع بها البيانات وتحدد بها المؤشرات وتعرف بها المفاهيم. وثمة آثار أخرى منها تقديم منظورات وأدلة وحلول جديدة للتحديات القائمة وتحديد مجالات جديدة يلزم إجراء المزيد من البحوث فيها.

٤٤ - كما استُخدمت الإرشادات التقنية لرفد عمليات التخطيط الوطنية بالمعلومات. فعلى سبيل المثال، ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في بوتان (وحدة العمل في الأمم المتحدة) أن الإرشادات التقنية قد ساهمت مساهمة مباشرة في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للبلد. وكانت الإرشادات التقنية مفيدة، على وجه التحديد، بالنسبة لمجموعة الخدمات الاجتماعية الأساسية التي لها نتائج ونواتج ذات صلة بخدمات صحة الأم.

واستخدم الإطار التحليلي المتكامل، الذي شمل مفاهيم الإنصاف ونهجاً قائماً على حقوق الإنسان ونوع الجنس وتنمية القدرات والإدارة القائمة على النتائج، من أجل ضمان تحليل أكثر صرامة ومنهجية عند صياغة التدخلات والنتائج أو النواتج، وذلك على نطاق جميع المجالات الشاملة. وعلاوة على ذلك، استُرشد بنهج قائم على حقوق الإنسان في صياغة التدخلات المتعلقة بصحة الأم، ولا سيما الرامية إلى التصدي للتفاوت في الحصول على خدمات ومواد الصحة الإنجابية، بما في ذلك للمراهقين.

٤٥ - واستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان في أوغندا الإرشادات التقنية استخداماً مباشراً في اجتماع تخطيطي لفائدة ١١ مقاطعة اختيرت لتسريع خدمة صحة الأم والوليد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. تضمن اليوم الأول من الاجتماع دورة توجيهية بشأن المبادئ التي ينبغي عليها نهج قائم على حقوق الإنسان، فضلاً عن دورة مخصصة للإرشادات التقنية. وتمثلت القيمة المضافة لاستخدام الإرشادات التقنية في إقرار المشاركين بأن أكثر من ٨٨ في المائة من الوفيات النفاسية يمكن الوقاية منها، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات على جميع مستويات سلسلة الرعاية، من الأسرة المعيشية إلى مستوى المجتمع المحلي والمرفق الصحي ثم الصعيد الوطني والدولي، وعلى نطاق سائر القطاعات خارج قطاع الرعاية الصحية. وجرى التأكيد على التزامات الحكومة، حتى في حالة لامركزية تقديم الخدمات الصحية. كما جرت مناقشة الحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة، وتعتزم بعض المقاطعات دعم اعتماد لوائح لإشراك الرجال في قضايا صحة الأم. وأتت المقاطعات بخطط العمل الخاصة بها، وبعض الأفكار المبتكرة، من قبيل رسم خرائط الحمل والتعبئة في البيوت باباً باباً، وكذا المتابعة. وعلاوة على ذلك، أشير إلى الإرشادات التقنية صراحة في القائمة الموحدة للتدخلات ذات الأولوية في المقاطعات في مجال صحة الأم والطفل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٦ - كما ساهمت الإرشادات التقنية في التخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به الجهات المانحة. وأشار موظفو الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية إلى أن الإرشادات التقنية تساعد في صياغة الدورة المقبلة للمساعدات (للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠) لقطاع الصحة في أحد البلدان الأفريقية التي تعمل فيها الوكالة. فعلى سبيل المثال، ساعدت معايير التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والجودة التي سُلط عليها الضوء في الإرشادات التقنية وكذا في غيرها من صكوك حقوق الإنسان، الوكالة على النظر في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها ما تقدمه من مساعدات في الحد من التمييز وتعزيز إمكانية الوصول على نطاق أوسع إلى المرافق والسلع والخدمات.

دال - عقد اجتماعات عمليات أصحاب المصلحة المتعددين

٤٧ - نتيجة للتعاون بين المنظمات في وضع الإرشادات التقنية، تعمل حالياً المفوضية السامية و شراكة صحة الأم والوليد والطفل ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة

للسكان معاً من أجل تعزيز تطبيق النهج القائمة على الحقوق إزاء صحة الأم والوليد والطفل، بما في ذلك إزاء قضايا الصحة الجنسية والإنجابية المتصلة بها. وفي إطار هذا العمل المشترك، عقدت حلقة عمل إقليمية في ليلونغوي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ضمت ممثلي الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمجتمع المدني من أربعة بلدان هي: أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وملاوي. وكان الهدف من حلقة العمل بناء قدرات المشاركين على تقييم بيئتهم القانونية والسياسية، من أجل دمج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة بصحة الأم، والصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الوليد والطفل، وعلى فهم ما يترتب من آثار على الدول في مجالات التخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد والاستعراض وسبل الانتصاف.

٤٨- وعمل المشاركون في حلقة العمل في مجموعات قطرية من أجل تحديد نقاط إجرائية محددة لمتابعتها في بلدانهم؛ واعتبرت هذه المناسبات فرصاً استراتيجية لتطبيق نهج قائمة على الحقوق في مجالي صحة الأم والطفل. وشملت النقاط الإجرائية بذل جهود لدمج حقوق الإنسان في تنقيحات ما يوجد من سياسات متصلة بالصحة الجنسية والإنجابية، وجهود ترمي إلى إدخال التحليل القائم على حقوق الإنسان في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتوفير الخبرات في مجال حقوق الإنسان لعمليات إصلاح القوانين. ومتابعة حلقة العمل هذه، يجري بذل جهود لإعداد تقييمات لحالة حقوق الإنسان وصحة الأم والطفل، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، يمكن استخدامها كمدخلات في عمليات التخطيط والبرمجة الوطنية من خلال مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين.

٤٩- وفي المكسيك، تشارك المفوضية السامية في الجهود الرامية إلى تنفيذ الإرشادات التقنية، بالتعاون وثيق مع لجنة النهوض بالأومومة الآمنة؛ وهي مركزة في ولايتي خاليسكو وأواكساكا. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، اجتمعت مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من الحكومة والهيئة التشريعية ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، من أجل إذكاء الوعي بالإرشادات التقنية، وذلك بهدف وضع خطة للتنفيذ. وقدمت الإرشادات إلى السلطات، ونتيجة لذلك تم التوصل في خاليسكو إلى اتفاق على إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات.

هاء- تطوير الأدوات

٥٠- منذ اعتماد الإرشادات التقنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى إرشادات أكثر تفصيلاً. واستجابة لهذه الطلبات، يجري تنفيذ العديد من المبادرات. وتعكف المفوضية السامية، بدعم من شراكة صحة الأم والوليد والطفل ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على وضع إرشادات في شكل وحدات لتطبيق نهج قائم على الحقوق إزاء صحة الأم والطفل. ومن المسلم به أنه ينبغي

إشراك شتى الفاعلين. وهذه الوحدات موجهة إلى مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، وتهدف إلى عرض مسائل رئيسية للتفكير في الدور الذي يلعبه مختلف أصحاب المصلحة في وضع نهج قائم على الحقوق موضع التنفيذ. وبعد تقديم الإرشادات التقنية لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة، ثمة سؤال مشترك يطرح نفسه هو "ماذا علي أن أفعل؟" - كواحد من صناع السياسة الصحية، وكمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وكنائب برلماني، وكبلد مانح، وكممثل لوسائل الإعلام، وما إلى ذلك. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على أول وحدتين؛ وهما تركزان على دور صناع السياسات الصحية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع إعداد وحدات أخرى تركز على مجموعات أخرى من أصحاب المصلحة.

٥١ - وأعد كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية، بالاشتراك مع المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، دليلاً بشأن الحقوق الإنجابية لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو يقدم إرشادات مستفيضة بشأن تطبيق النهج القائمة على الحقوق وبشأن معايير حقوق الإنسان في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها المتعلقة بصحة الأم. وإضافة إلى ذلك، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان مذكرة إرشادية لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إجراء تحقيقات وطنية وتقييمات قطرية بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وهي تقوم على أساس الإطار المنهجي لتحليل الوضع وتقييم التزامات الدول المنصوص عليها في الإرشادات التقنية.

٥٢ - وتعمل شراكة صحة الأم والوليد والطفل على تطوير الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل، وكذا تطوير أداة تقييم سياساتية للعمليات المتعددة القطاعات ستستفيد من تجميع السياسات العامة الذي أطلقته عام ٢٠١٤، ناهلة في ذلك من الإرشادات التقنية.

٥٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أصدرت منظمة الصحة العالمية إرشادات وتوصيات بشأن ضمان حقوق الإنسان في توفير معلومات وخدمات لمنع الحمل. وساهمت الإرشادات التقنية بشأن الوفيات النفاسية في هذه الإرشادات المتعلقة بمنع الحمل، ولا سيما من حيث وصف ما يلزم لضمان المشاركة والمساءلة. وتتولى منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان متابعة هذا العمل من خلال وضع دليل تنفيذي لخدمات منع الحمل يستهدف مقدمي الخدمات وصناع السياسات.

٥٤ - كما تعترف منظمات المجتمع المدني بتطوير أدوات تدريب استناداً إلى الإرشادات التقنية. فعلى سبيل المثال، يعكف تحالف آسيا والمحيط الهادئ من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على وضع أداة للدعوة استناداً إلى الإرشادات التقنية من أجل جعل الإرشادات أقرب منالاً للمجتمع المدني العامل في الوقت الحالي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وصحة الأم في منطقة جنوب شرق آسيا. وإضافة إلى ذلك، يعتزم تنظيم تدريب لمنظمات المجتمع المدني لتزويدها بالمعلومات اللازمة للدعوة لدى حكومات المنطقة.

ومن الأهداف المتوخاة من هذا التدريب أن يكون بمثابة جسر بين مجموعات المنطقة العاملة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمجموعات العاملة في مجال صحة الأم، وهي المجموعات التي كثيراً ما تعمل بمعزل عن بعضها البعض.

٥٥ - ووضعت نسخة ميسرة من الإرشادات لفائدة صناع القرار في المكسيك كل من لجنة النهوض بالأومومة الآمنة، ومنظمة "إيباس"، ومعهد سيمون بوفوار للقيادة، والمبادرة الدولية المعنية بالوفيات النفاسية وحقوق الإنسان، والمفوضية السامية، ومؤسسة ماك آرثر، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. والهدف من هذه الأداة هو إرشاد صناع السياسات العاملين في مختلف القطاعات بشأن الكيفية التي يمكن بها دمج نهج قائم على حقوق الإنسان في تصميم البرامج والاستراتيجيات وتنفيذها وتقييمها، وكذا في آليات المساءلة. وتوجز هذه النسخة المبسطة للإرشادات التقنية الخطوات الضرورية لدمج نهج حقوق الإنسان في الصحة النفاسية.

٥٦ - كما أثرت الإرشادات التقنية في وضع دليل تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني لفائدة فنيي الصحة، الذي أعدته وزارة الصحة في أوغندا بدعم تقني من مركز الصحة وحقوق الإنسان والتنمية. ويسعى الدليل إلى دمج نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والبرامج والخدمات.

٥٧ - وثمة علامة أخرى على التقبل الإيجابي للإرشادات التقنية هي الطلب الوارد من مجلس حقوق الإنسان بوضع إرشادات تقنية بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من وفيات وأمراض الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن الوقاية منها والقضاء عليها، وهو يضع نصب عينيه عملية مماثلة لتلك التي اتبعت بشأن الإرشادات التقنية بشأن الوفيات النفاسية. وثمة صلات مسلم بها على نطاق واسع بين الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وقد بذلت جهود ملحوظة من أجل كفالة تكامل واتساق نسختي الإرشادات التقنية.

رابعاً- التحديات التي تواجه تنفيذ الإرشادات التقنية

٥٨ - إن تنوع أصحاب المصلحة المهتمين بالإرشادات التقنية، وكذا التنوع الكبير للسياقات التي تستخدم فيها الإرشادات التقنية، لأمر مشجع. ولتعزيز مواصلة تنفيذ الإرشادات، وبشكل أعم النهج القائمة على الحقوق، يمكن الإشارة إلى العديد من التحديات التي تتطلب مواصلة العمل.

ألف - الوقت اللازم

٥٩ - إن تنفيذ نهج قائم على الحقوق عملية طويلة الأمد، لعدة أسباب. ففي العديد من السياقات، يعتبر تطبيق النهج القائم على الحقوق طريقة جديدة في العمل، وتغيير أساليب العمل والعقليات يتطلب وقتاً. ويتطلب النهج القائم على الحقوق، بحكم طبيعته، مشاورات مكثفة، وهي بدورها تسعى يتطلب وقتاً طويلاً. ويجب ألا يغيب عن الذهن، على وجه التحديد، أن دورات التخطيط على الصعيدين الوطني والدولي تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات، وهو ما يعني أن اللحظات الاستراتيجية لدمج النهج القائم على الحقوق ليست دائماً وشيكة. لكن في غضون ذلك، يمكن القيام بالكثير في مجال بناء القدرات. وإضافة إلى الوقت اللازم لوضع السياسات والبرامج القائمة على الحقوق، سيستغرق الأمر سنوات عديدة أخرى من أجل قياس وفهم ملائمين للنتائج الصحية لتلك السياسات.

٦٠ - وقُدمت الإرشادات التقنية إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ووضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو ما ترك أقل من سنتين لبحث الكيفية التي تنفذ بها الإرشادات التقنية. وفي هذه المرحلة المبكرة، شُرع في العديد من المبادرات الواعدة، لكن لن يصبح تقييم تنفيذ الإرشادات ممكناً إلا بعد مرور المزيد من الوقت.

باء - النشر

٦١ - ذكر العديد من أصحاب المصلحة أن الإرشادات التقنية لم تنشر على نطاق واسع، ومن ثم فهي ليست معروفة على نطاق واسع. ويعد ضمان وصول الوثائق المتفق عليها دولياً إلى صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين قضية أعم، يمكن للعديد من أن يلعبوا دوراً في معالجتها. وكما سبق تفصيل ذلك أعلاه، وبذلت جهود ملحوظة لضمان نشر الإرشادات التقنية على نطاق واسع، لكن يلزم المزيد إذا كان للإرشادات التقنية أن تستخدم على نطاق أوسع. وتلعب الحكومات دوراً هاماً في تقاسم المعلومات فيما بين الوزارات وغيرها من السلطات الوطنية ودون الوطنية من أجل ضمان الاتساق بين الالتزامات على المستوى الدولي والإجراءات على الصعيد الوطني. كما يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في ضمان النشر الفعال للمعلومات بشأن النهج القائمة على الحقوق، بما في ذلك الإرشادات التقنية المتعلقة بالوفيات والأمراض النفسية. وتعد المعلومات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تقدم تفاصيل الخطط الرامية إلى بدء العمل بالإرشادات التقنية، خطوة واعدة في الاتجاه الصحيح.

٦٢ - ومع السعي إلى تحقيق المزيد من النشر، ثمة حاجة أيضاً إلى صياغة الإرشادات التقنية بلغة أكثر يسراً لكي تكون مفيدة لطائفة أكثر تنوعاً من أصحاب المصلحة المشاركين في تطبيق النهج القائمة على الحقوق. ومن شأن هذا الجهد أن يساعد في تعزيز العمل الشامل

لعدة قطاعات والمتعدد التخصصات الذي يتطلبه تطبيق النهج القائم على الحقوق، على النحو المفصل بصورة أكبر أدناه.

جيم - عمليات أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق

٦٣ - ينطوي تطبيق النهج القائم على الحقوق بطبيعته على عمليات لأصحاب مصلحة متعددين. وقد سار العمل في العديد من مجالات التنمية، بما فيها القطاع الصحي، دون أن يولى إلا القليل من الاهتمام لأهمية ضمان الروابط الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة التخصصات. فالنهج القائم على الحقوق نهج شامل يركز على التعاون المتعدد التخصصات الشامل لعدة قطاعات. بيد أن ثمة تحدياً تحدث عنه التقارير هو التصادم بين الجهود الرامية إلى كفالة نهج شامل تقتضيه حقوق الإنسان والواقع الراهن في العديد من الأماكن حيث توجد نهج رأسية تفصل بين المجالات المختلفة للصحة الجنسية والإنجابية (على سبيل المثال، كثيراً ما تمول خدمات منع الحمل بصورة منفصلة عن صحة الأم والطفل، أو أنه يتم تلقي التمويل بالنسبة لبعض الأمراض من مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز لكن ليس للشواغل الصحية الأوسع نطاقاً).

٦٤ - والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة أمر أساسي في المراحل الأولى من مراحل التخطيط والتنفيذ. ومن الأساسي ألا يؤدي تطبيق النهج القائمة على حقوق الإنسان إلى عمليات متوازنة، وإنما إلى التأثير تأثيراً فعالاً في الطريقة التي تصمم بها السياسات القائمة وتنفذ وتقيم. ويتطلب إطلاق عملية لأصحاب المصلحة المتعددين ودعمها بصورة فعالة إرادة سياسية، وفي كثير من الأحيان نصيراً ملتزماً بصفة شخصية بالأهداف المتوخاة من هذه العملية.

دال - الدعوة وتنمية القدرات

٦٥ - يتطلب تعزيز فهم النهج القائمة على الحقوق على النحو المطبق على صحة الأم مواصلة بناء القدرات بشأن الكيفية التي يمكن بها وضع نهج قائم على الحقوق موضع تنفيذ. وتوجد، في العديد من الأماكن، سياسات إيجابية قائمة على حقوق الإنسان، ولكن يحتاج تنفيذ هذه السياسات إلى زيادة الإدراك بأن حقوق الإنسان لا تعني مواصلة العمل كالمعتاد، وإنما عملية تمكين ومطالبة بالاستحقاقات. ويساعد ضمان وجود هذه المعارف والقدرات في صفوف صناع القرار والممارسين والدعاة على إحداث التحول من الجانب النظري لحقوق الإنسان إلى بناء ثقافة الحقوق والمساءلة. ويجري حالياً بذل بعض الجهود من أجل هذه الإرشادات الأخرى، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم من أجل كفالة أن تكون هذه الإرشادات في متناول من سيستخدمونها وعملية.

٦٦- وبالنسبة لمن يدعون إلى تنفيذ النهج القائمة على الحقوق، هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتقوية الأدلة على هذا النهج ومبرراته. فالنهج القائم على حقوق الإنسان يستند إلى الالتزامات التي تقع على جميع الدول الموقعة في مجال حقوق الإنسان. وإضافة إلى هذا الالتزام القانوني، هناك مبررات صحية واقتصادية واجتماعية قوية لتنفيذ النهج القائمة على الحقوق، يمكن أن تكون مقنعة في المناقشات مع أصحاب المصلحة المعنيين. ويعد ضمان توثيق هذه الاستحقاقات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وإتاحتها للدعاة على نطاق واسع، أمراً أساسياً في ضمان مزيد انتشار النهج القائمة على الحقوق.

٦٧- كما يتصل تحدي بناء القدرات بالحاجة إلى تمكين ذوي الحقوق من المطالبة بحقوقهم. ففي العديد من السياقات، لا يدرك الأفراد حقوقهم واستحقاقاتهم، ومن ثم لا يطالبون بها. ويزداد رجحان احترام الحقوق وحمايتها وإعمالها حيث توجد ثقافة المساءلة، وهو ما يتوقف إلى حد كبير على المشاركة المدنية والوعي بالحقوق. وثمة حاجة إلى المزيد من الجهود من أجل ضمان إلمام جميع الأشخاص بحقوق الإنسان المكفولة لهم وكيفية المطالبة بها.

خامساً- التوصيات

٦٨- تلاحظ المفوضة السامية أن هناك حاجة إلى المزيد من الوقت لتقييم آثار استخدام الإرشادات التقنية وفهم الكيفية التي يمكن بها دعم الجهود الرامية إلى تطبيق نهج قائمة على الحقوق إزاء صحة الأم دعماً أكثر متانة. وفي هذا الصدد، توصي المفوضة السامية بأن يبقى المجلس هذه المسألة الهامة قيد نظره وأن يستمر في تلقي المعلومات عن تنفيذ الإرشادات التقنية، من أجل تعزيز الفهم بشأن تفعيل حقوق الإنسان.

٦٩- وتقدم التوصيات التالية إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء:

(أ) نشر الإرشادات التقنية على نطاق واسع، بما في ذلك عن طريق كفالة توزيعها على الوزارات المعنية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لأصحاب المصلحة استكشاف طرائق إضافية لإتاحة الإرشادات التقنية في صيغ أيسر منالاً؛

(ب) تنظيم إحاطات إعلامية أو حلقات دراسية عبر الإنترنت أو غيرها من الاجتماعات لمناقشة الكيفية التي يمكن بها استخدام الإرشادات التقنية على الصعيد الوطني ولتعزيز فهم النهج القائمة على الحقوق؛

(ج) تحديد الفرص المتاحة لتنفيذ الإرشادات التقنية، ودعم تنفيذها، في العمليات الوطنية، بما في ذلك إصلاح القوانين، وعمليات استعراض السياسات القطاعية،

وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات الرصد والتقييم، وعمليات المساءلة؛

(د) الدعوة إلى اجتماع مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين ودعمها من أجل مناقشة تطبيق نهج قائم على الحقوق إزاء صحة الأم والصحة الجنسية والإنجابية على نطاق أوسع، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية؛

(هـ) كفالة تنسيق العمليات الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة التخصصات من أجل التوصل إلى النهج الشامل إزاء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم، على نحو ما يقتضيه النهج القائم على حقوق الإنسان؛

(و) الانخراط في بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة المعنيين (بمن فيهم صناع السياسات، والمشرعون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، ومقدمو الخدمات، وغيرهم) من أجل دعم الجهود الرامية إلى تطبيق نهج قائمة على الحقوق إزاء الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ز) دعم الجهود الرامية إلى نقل الإرشادات التقنية في صيغ أقرب إلى متناول طائفة واسعة من مجموعات أصحاب المصلحة؛

(ح) العمل على بناء قدرات ذوي الحقوق من أجل تمكينهم لغرض المطالبة بحقوقهم والمساهمة في إشاعة ثقافة المساءلة عن تقديم خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛

(ط) النظر، حيثما وُجدت برامج ومبادرات أخرى تطبق سلفاً نهجاً قائماً على الحقوق إزاء صحة الأم، في استخدام الإرشادات التقنية كأداة لتقييم مدى شمولية مثل هذا النهج؛

(ي) توثيق التحديات التي تعترض تنفيذ النهج القائمة على الحقوق، وذلك من أجل التوجيه والمشورة في المستقبل بغية التصدي بفعالية لهذه التحديات؛

(ك) وضع حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل ضمان اتساق السياسات مع الالتزامات في مجال حقوق الإنسان.